ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

اذا فاز بايدن ماذا يتغير في السياسة الخارجية؟

سركيس ابوزيد

راقب جو بايدن سياسات ترامب الخارجية، فدخل السباق الرئاسي متوعداً بإعادة الانضباط والثبات إلى السياسة الخارجية الأميركية، ورسم ملامح عهده اذا فاز على الشكل التالي:

* استعادة ثقة حلفاء الولايات المتحدة وترميم العلاقة بحلف شمالي الأطلسي «الناتو»، وتعهد بمساعدة أي حليف يتعرض للهجوم. كما وعد بعقد «قمة عالمية للديمقراطية» تهدف إلى استعادة الولايات المتحدة زمام قيادة العالم، في حملة جديدة لتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والاستبداد. وتعهد ايضا بعقد قمة عالمية للمناخ خلال الـ ١٠٠ يوم الأولى من توليه الرئاسة، وتقديم تعهدات وطنية أكثر طموحا لحماية البيئة. وسوف يسعى إلى تمديد معاهدة الحد من التسلح الجديدة مع روسيا للحد من الرؤوس الحربية النووية من دون مشاركة الصين، وهو مطلب كانت تقدمت به إدارة ترامب، حيث ستنتهي صلاحية الاتفاق الأصلي في شباط المقبل.

* إعادة إحياء الاتفاق النووي مع إيران من خلال التنسيق مع الحلفاء بشرط «تعهد إيران باحترام شروط الاتفاق مجددا». يدرك بايدن أن التوصل إلى صيغة جديدة ومعدلة للاتفاق النووي مع إيران لن يكون سهلا. فعلى رغم تمسكه بالاتفاق النووي، يعتقد بضرورة أن يستكمل بجملة من الترتيبات تتيح قيام ما يشبه المنظومة الإقليمية الضامنة للاستقرار. وأبرز العروض السخية:

- تحويل الاتفاق النووي إلى معاهدة تحظى بموافقة الكونغرس، بما يمنع أي رئيس أميركي في المستقبل من الانسحاب منها كما فعل ترامب.

- انفتاح اقتصادي وتجاري أميركي وغربي على إيران يؤدي إلى نمو شبكة مصالح مشتركة معها.

- التشجيع على حوار إيراني - خليجي بإشرافه، يفضي إلى إزالة أسباب التوتر بين الطرفين وإلى «تطبيع العلاقات بينهما».

- خيار الحرب على إيران لن يكون على الطاولة.

* من المستبعد أن تتغير السياسات الأميركية تجاه الصين. فتوجه بايدن مشابه لتوجه ترامب في هذا الملف، كما أنه توعد بزيادة الضغوط الدولية على الصين عبر إحياء العلاقات مع حلفاء الولايات المتحدة، إضافة إلى

فرض عقوبات إضافية عليها بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ضد أقلية الأويغور المسلمة هناك. فهو يعتبر أن الأسلوب الأفعل لمواجهة هذا التحدي هو بناء جبهة موحدة مع حلفاء الولايات المتحدة وشركائها للتصدي لسلوك الصين التعسفي وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. ما يعني أن الأولوية التي ستحكم سياسة بلاده الخارجية و«أم معاركها» ستكون مع بكين.

* مواجهة بوتين إذا ما تأكدت الأنباء عن تقديم روسيا مكافآت مالية لعناصر من «طالبان» مقابل قتل جنود أميركيين. كما تعهد بعدم لقاء زعيم كوريا الشمالية من دون شروط مسبقة وفرض عقوبات جديدة على نظام بيونغ يانغ.

* الإبقاء على عدد محدود من القوات في العراق لهزيمة تنظيم «داعش»، والإبقاء على وحدة «لمكافحة الإرهاب» في سوريا، وسحب القوات الأميركية من أفغانستان.

* دعم تغيير النظام في تركيا في حال فوزه، معربا عن انفتاحه للحديث مع زعماء المعارضة لهزيمة اردوغان.

* بما يتعلق بحظر السفر عن الدول المسلمة الذي فرضه الرئيس الأميركي، فإن بايدن سيعيد الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه كبلد يستقبل من يسعى إلى الدخول إليه لتحقيق الحلم الأميركي، بمن فيهم المهاجرون من العالم العربي.

* ثبات علاقة واشنطن بدول أميركا اللاتينية. وبعدما شنت إدارة ترامب حملة عقوبات اقتصادية ودبلوماسية مكثفة على نظام الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو بأمل دفعه خارج السلطة، وهي السياسة نفسها التي اتبعتها إدارة أوباما لكن بمزيد من التحفظ. إلا أن الإدارتين اختلفتا على ملف كوبا، إذ قرر ترامب إلغاء سياسة الانفتاح على كوبا التي أقرتها إدارة أوباما، وذلك إرضاء لداعميه في فلوريدا، وهو قرار أعلن بايدن أنه سينقضه في حال فوزه.

* في الملف الفلسطيني - «الإسرائيلي» تأييد الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان «الإسرائيلي»، والإبقاء على السفارة الأميركية في القدس وإعادة فتح القنصلية الأميركية في القدس الشرقية للتواصل مع الفلسطينيين، والتعهد بالحفاظ على أمن «إسرائيل» وعلى تفوقها العسكري النوعي. كما التعهد باتخاذ خطوات فورية لإعادة المساعدات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني، والعمل على معالجة الأزمة الإنسانية في غزة، والعمل على إعادة فتح مكاتب السلطة الفلسطينية في واشنطن التي أغلقتها إدارة ترامب. ولكن بايدن، الذي كرر التزامه الصارم بأمن «اسرائيل»، لن يتورط في عملية تفاوضية غير ذات جدوى قد تفضي إلى استعداء «إسرائيل» والمنظومة الداعمة لها في الولايات المتحدة.

* لم تتضح حتى اللحظة مقاربة فريق بايدن للوضع في سوريا. فالعديد من الأعضاء الديمقراطيين في الكونغرس كانوا من أشد المتحمسين لـ«قانون قيصر» الذي يفرض حصارا خانقا عليها، يهدف إلى تسريع انهيار الدولة وتفكيك المجتمع. لكن هناك من يحذر من مغبة اتباع مثل هذه السياسة ومن تبعاتها على استقرار المنطقة.

* خصصت حملة بايدن جزءا للبنان في أجندتها، حيث «تعهد» بالعمل مع المجتمع المدني والمواطنين اللبنانيين «لمساعدتهم على تطوير مستقبل سياسي واقتصادي في بلادهم والعمل على إحقاقه»، وسيحرص على أن يكون مستقبل البلاد «خاليا من الفساد»، وفق ما يقول. كذلك أكد «دعم» إدارته للجيش اللبناني، متماشيا مع سياسة الإدارة الحالية.

في الختام، من يقرأ أجندة الحزب الديمقراطي يعلم أن سياسة بايدن التقليدية ستختلف في حال فوزه بالرئاسة. وتبدو بصمات «اليسار التقدمي» واضحة على الأجندة بطريقة لم تشهدها إدارة أوباما، إذ تمكن «التقدميون» من دفع قيادات الحزب التقليدية باتجاه اعتماد سياسة خارجية تتناسب وحياة الأميركيين اليومية. فمصلحة الأميركيين من الطبقة الوسطى يجب أن تكون المحرك الذي يدفع بسياسات بايدن الخارجية. وقد تعلم الديمقراطيون من أخطائهم السابقة.

من جهة أخرى، قلما تتغير السياسة الخارجية الأميركية بشكل جذري مع تغير الإدارات سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية، إذ إن الحلفاء والخصوم هم أنفسهم، وقد جرت العادة أن يقود الجهود الدبلوماسية الأميركية جسم دبلوماسي غير مسيس يبقى من إدارة إلى أخرى بهدف خدمة المصالح الأميركية. لكن خبرة بايدن قد تساعد «الرئيس الديمقراطي» على تنفيذ التغييرات التي وعد فيها بسرعة أكبر وتصحح ما فعله ترامب.

أجندات أنقرة.. أبعد من سوريا والعراق

عادل الجبوري

اذا كان التصويت الأخير للبرلمان التركي بتمديد العمليات العسكرية في سوريا والعراق عامًا آخر، قد بدا لبعض الأوساط والمحافل السياسية، أنه اجراء روتيني مكرر ليس فيه شي جديد، فإن هناك قراءة أخرى تتجاوز الرؤية التقليدية، ترتبط في جانب كبير منها بمجمل تفاعلات المشهدين الاقليمي والعالمي، وطبيعة اتجاهات سياسات أنقرة القائمة على التمدد والتوسع يمينًا وشمالًا، في اطار مساع وطموحات غير معلنة لاستعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية بعدما يقارب المائة عام على أفول نجمها وتلاشيها وانطواء صفحتها.

وبين الرؤية التقليدية والقراءة الاستشرافية العميقة، ثمة العديد من الخيوط الرابطة والنقاط الواصلة، والتي من خلال تعقبها وتفكيك حلقاتها يمكن وضع تصور عام لحقيقة الأجندات والمشاريع التركية بمدياتها الآنية والمتوسطة والاستراتيجية، ومدى فرص وامكانيات تحقق تلك الاجندات والمشاريع على ارض الواقع.

وبينما تستند الرؤية التقليدية الى حقيقة أن تركيا حالها حال بلدان كثيرة تواجه تحديات لمنظومة أمنها القومي من الامتداد الجغرافي مع بعض جيرانها، يحتم عليها ذلك أن لا تكتفي بالتفرج والتزام الصمت، لان ذلك من شأنه ان يعود عليها بنتائج سلبية سيئة، لا سيما مع وجود جماعات وتنظيمات عسكرية مسلحة معارضة لها، من قبيل حزب العمال الكردستاني(PKK)، ولا سيما مع وجود ملفات وقضايا خلافية مثل تلك التي مع اليونان حول قبرص، ناهيك عن طبيعة المشاكل والازمات التي تعيشها بعض البلدان المجاورة لها مثل العراق وسوريا، والتي من الممكن أن تنعكس بشكل أو بآخر عليها. كما في تفاعلات الأحداث بسوريا منذ تسعة أعوام ، وما سببته من حركة نزوح واسعة، كان لتركيا حصة الأسد منها.

ولا شك أنه في اطار هذه الرؤية التقليدية، فإن هناك ما تحاول أنقرة تجنبه وتحاشيه، وبما يضمن لها الحفاظ على استقرارها السياسي والامني والاقتصادي والمجتمعي، وهو هدف معقول ومنطقي ومبرر. فضلًا عن ذلك، هناك طموحات ومطامع تسعى أنقرة الى تحقيقها والوصول اليها، كجزء من عملية الصراع والتنافس بين قوى اقليمية ودولية على الهيمنة والنفوذ والتوسع والاستئثار بأكبر قدر من المكاسب والانجازات.

عند هذه النقطة تحديدًا تفرض القراءة الاستشرافية العميقة لطبيعة ومنحى التوجهات التركية نفسها، حيث يبرز التداخل والتشابك بين الرؤية التقليدية والقراءة الاستشرافية، فالسعي المحموم من قبل اردوغان لاستعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية بات واضحًا الى حد كبير أكثر من أي وقت مضى، ورغم التقاطعات العقائدية والمنهجية بين اردوغان ذي الجذور والخلفيات الاسلامية الاخوانية ومنافسيه وخصومه القوميين، الا ان هناك نوعًا من التوافق والتأييد للتوجه القائم على التوسع، والا لماذا يحظى التواجد والنشاط العسكري التركي في سوريا والعراق بتأييد سياسي وشعبي واسع، او في اسوأ الاحوال لا يواجه بالرفض الشديد؟

وتشير بعض التقارير الى أن دوائر مصغرة من خبراء ومتخصصين في الشؤون الاستخباراتية والاستراتيجية والاقتصادية نصحوا اردوغان بعدم الاستسلام للضغوط والانسحاب من سوريا والعراق، لأن خطوة من هذا القبيل تنطوي بنظرهم على خسائر أكبر من الخسائر المترتبة على البقاء، وأكثر من ذلك ترى بعض المراكز المتخصصة برسم السياسات والتوجهات الاستراتيجية في انقرة، أنه حتى لو كانت الحكومة التركية قادرة على انهاء حزب العمال أو جماعات أخرى معارضة، فإنها من الخطأ أن تفعل ذلك، لانها ستفقد أحد أبرز وأهم المبررات والذرائع للابقاء على تواجدها ناهيك عن التوسع والتمدد الى مساحات وميادين اوسع وابعد.

ولعل معطيات الواقع تعزز رؤية المراكز المشار اليها، فالتواجد العسكري لحزب العمال(PKK) في مناطق من شمال العراق، برر للحكومة التركية الوصول الى مدن ومناطق في عمق الجغرافية العراقية، وتأسيس معسكرات علنية دائمة، كما هو الحال بالنسبة لمعسكر زليكان في قضاء بعشيقة جنوب محافظة نينوى، الى جانب المظاهر الاخرى، الاستخباراتية والثقافية والاجتماعية، تحت ذريعة دعم وحماية واسناد المكون التركماني. وذات الصورة نراها شاخصة في المشهد السوري، وان اختلفت في بعض جزئياتها وتفاصيلها بحكم تفاوت الظروف والعوامل المحركة للوقائع والاحداث.

ولأن القضية أكبر من التفكير بحماية الامن القومي التركي، ودرأ المخاطر والتهديدات القادمة من وراء الحدود مع الأطراف المجاورة، فإنه من الخطأ التعاطي مع العمليات العسكرية التركية في العراق وسوريا، وتفويض البرلمان التركي للحكومة باستمرارها لعام آخر، في أطرها الضيقة وأهدافها الظاهرية المعلنة، بينما تعكف مراكز صنع القرار التركي على البحث عن مسارات وخيارات جديدة لتعديل ما فرضته مخرجات الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) قبل مائة عام، من انهيار الامبراطورية العثمانية الى اتفاقية سايكس بيكو (١٩١٦) الى فرض معاهدة لوزان (١٩٢٣)، علمًا أن اردوغان وفريقه المساعد تجاوزوا مرحلة التفكير ليلجوا في مرحلة التخطيط والتنفيذ.

فتركيا اليوم متواجدة بقواتها العسكرية وترسانتها الحربية وواجهاتها الانسانية والثقافية والاجتماعية وأجهزتها الاستخباراتية في الخليج الفارسي وشمال افريقيا ووسطها والمغرب العربي، وباتجاه آخر في افغانستان واذربيجان ودول أخرى من بقايا الاتحاد السوفياتي السابق، فضلا عن اوربا من خلال جالياتها الكبيرة والمؤثرة في البعض منها.

وعلى سبيل المثال، اذا كانت تركيا متواجدة عسكريا في قطر وليبيا وغيرهما، فإنها ممتدة ومتمددة على نطاق واسع عبر الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) التي تأسست عام ١٩٩٢ بهدف تنسيق علاقات تركيا المتنوعة مع الدول الناطقة باللغة التركية في وسط آسيا، ومساعدة تلك الدول على إعادة تأسيس وتطوير وتأهيل نفسها وبالتالي جعلها قريبة لتركيا أكثر من غيرها من الدول، اي بعبارة اخرى، ضمان تبعيتها لتركيا وليس لطرف اخر.

والملفت انه مع تنامي نزعات التوسع، لم تعد مهام تلك الوكالة مقتصرة على دول وسط اسيا، بل انها راحت تتحرك وتسجل حضورا في مختلف الاماكن التي تشهد اضطرابات واختلالات وازمات اقتصادية ومجتمعية، ولعلها حاولت استغلال تداعيات انفجار مرفأ بيروت، لتوجد لانقرة موطئ قدم هناك من خلال بوابة الدعم الانساني واغاثة المتضررين.

إن الحديث عما يسمى بـ«الوطن الازرق» في اشارة الى تركيا المحاطة بالبحار من ثلاث جهات، بات صريحا وواضحا ومباشرا، اذ انه حسب الخريطة التي ظهرت خلف الرئيس رجب طيب اردوغان في اذار-مارس من العام الماضي، بينما كان يعلن عن انطلاق اكبر مناورات عسكرية بحرية، فإن الوطن الأزرق هو مناطق في البحار المحيطة بتركيا، كالبحر الأسود وبحر مرمرة وبحر إيجة والبحر المتوسط، يكون لتركيا الحقّ في استغلال واستثمار جميع الموارد الواقعة ضمن حدودها.

وهكذا، فإن القراءة الاستشرافية العميقة التي تأخذ بعين الاعتبار مثل تلك الحقائق والمعطيات، لا بد من أنها ستوضح بشكل أو بآخر اتجاه بوصلة الحراك التركي-عسكريا كان ام سياسيا ام استخباراتيا ام ثقافيا واجتماعيا- في العراق وسوريا، الذي يتجاوز في أبعاده الضوء الأخضر الشكلي الممنوح من قبل البرلمان التركي للحكومة، ليكون بالتالي جزءا صغيرا من حراك عناوينه ومسمياته مختلفة، ومساحاته تتصل بين الارض والمياه والسماء، عله يعيد امجادا طواها النسيان، وطموحات ضيعتها الاحداث، ومطامع ذوبتها الهزائم والانكسارات!

إنها لعنة أطفال اليمن.. السعودية تُطرد من مجلس حقوق الإنسان

رغم كل الضغوط التي مارستها السعودية عبر تهديد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للامم المتحدة بعقوبات سياسية واقتصادية في حال عدم تصويتهم لها في شغل مقعد في المجلس، الا ان هذه الدول وجهت صفعة قوية للسعودية وطردوها من المجلس بعد ان رفضت عضويتها، بسبب سجلها الاجرامي في اليمن وانتهاكاتها البشعة لحقوق الانسان، لتكون بذلك الدولة الوحيدة التي ترشحت لشغل مقعد ولم يتم انتخابها.

العالم – يقال ان منظمات حقوقية رحبت بالنكسة التي لحقت بالسعودية وبمحاولاتها الفاشلة لتحسين صورتها وتلميعها أمام المجتمع الدولي، حيث إعتبر نائب المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية برونو ستاغنو ان ما حصل للسعودية بانه تأنيب كبير لها في ظل قيادة محمد بن سلمان، مؤكدا

على ان السعودية هي البلد الوحيد الذي لم يُنتخب، وتجنبها غالبية أعضاء الأمم المتحدة، وهذا ما تستحقه بسبب انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها في الخارج.

اما المديرة التنفيذية لمنظمة "الديمقراطية للعالم العربي الآن" سارة ليا ويتسن فقالت:"ما لم تتبن السعودية إصلاحات واسعة كبيرة للإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء حربها الرهيبة في اليمن والسماح لمواطنيها بالمشاركة السياسية الحقيقية، فإنها ستظل منبوذة من العالم".

ليس من السهل وصف السعودية بالدولة المنبوذة في المحافل الدولية، لا لانها ليست منبوذة حقا او ان سجلها في مجال حقوق الانسان ناصع ولا يتضمن اي انتهاكات، بل لانها اعتادت ان تشتري كل شيء بالمال وبالصفقات التجارية والتسليحية والسمسرة والرشى مع الدول المؤثرة في السياحة الدولية للتغطية على سجلها الاسود، وكثيرا ما هددت بقطع تمويلها للمنظمات الدولية اذا ما تجرأت واشارت مجرد اشارة الى سجلها الكارثي في مجال حقوق الانسان.

السعودية تمكنت حتى من شراء دعم الرئيس الاميركي دونالد ترامب، الذي وقف في وجه الانتقادات الدولية ضد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بعد قتله بشكل فظيع الصحفي السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية باسطنبول، وسجنه وتعذيبه للناشاطات السعوديات والاعتداء عليهن، وتنحية جميع معارضيه داخل اسرة ال سعود بذريعة مكافحة الفساد، في مقابل نصف ترليون دولار، وكذلك في مقابل تبنيه "صفقة القرن" لتصفية القضية الفلسطينية ، وتشجيعه مشيخات الخليج الفارسي للتطبيع مع الكيان الاسرائيلي.

عندما تتعرض السعودية لفضيحة مدوية في محفل دولي، كما تعرضت بالامس في مجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة، حيث لم تحصل سوى على ٩٠ صوتا والقي بها خارج المجلس غير مأسوف عليها، رغم ما قدمته من اغراءات ضخمة ، ورغم تهديدها بقطع التمويل وقطع المساعدات، فنعلم ان لعنة اطفال اليمن، هي التي فضحت إبن سلمان وستفضحه اكثر، بل ستنزله عاجلا ام اجلا من عرشه لتلاحقه لعنات التاريخ والشعوب، بعد ان حرمهم ليس من الماء والغذاء والدواء وجعلهم هياكل عظمية ينهش فيها الجوع والامراض، بل حرمهم من الحياة ايضا عندما مزق اجسادهم ودفنهم احياء، بالاسلحة الاميركية الفتاكة التي زودها به ترامب .

مجلة تحليلات العصر

الاعتراف وليس التطبيع !

د. عدنان منصور

تزاحمت مفردات "التطبيع" في الأشهر الأخيرة، بعد هرولة بعض العرب باتجاه الكيان الصهيوني، والعمل على إقامة علاقات دبلوماسية معه، بعد أن درج المسؤولون، والسياسيون، ووسائل الإعلام على أنواعها، والمحللون والمعلقون على الأحداث في العالم العربي، لا سيما في لبنان، على استعمال عبارة التطبيع بشكل دائم مع الكيان الصهيوني المحتلّ.

هناك من اعتبر انّ المفاوضات غير المباشرة مع العدو "الإسرائيلي"، حول تحديد وترسيم الحدود البحرية والبرية للبنان، برعاية الأمم المتحدة والوسيط الأميركي، قد تكون مقدمة للتطبيع، أو خطوة أولى في هذا الاتجاه، هذا المصطلح لا ينطبق على الواقع العربي بصورة عامة، وبالذات على لبنان، لأنّ التطبيع يعني العودة الى علاقات سابقة سليمة كانت موجودة أصلاً، بين طرفين أو دولتين أو أكثر، قرّرا طيّ صفحة الخلافات بينهما، بعد قطيعة لسبب ما: اندلاع حرب بينهما، توتر أو تدهور شاب العلاقات الثنائية، أدّى إلى قطعها، أو تجميدها، أو غير ذلك. من هنا يأتي التطبيع لتجاوز الخلافات الماضية، ووضع حدّ لها، واعتبارها كأنها لم تكن، لتصبح في ما بعد من أرشيف الماضي.

أما بخصوص ما يتعلق بالدول العربية، وبشكل خاص بلبنان، فقد أصبح مصطلح التطبيع شائعاً عند الجميع، في كلّ مرة نتحدّث فيها عن الكيان الصهيوني، والصراع العربي - "الإسرائيلي"، ورفض"التطبيع" معه. لذلك من الضروري التوقف والإقلاع عن استعمال مصطلح التطبيع مع العدو، لأنّ التطبيع يتمّ بين بلدين يعترف كلّ منهما بالآخر، وكانا يقيمان علاقات طبيعية، أكانت دبلوماسية أو اقتصادية أو غيرها، ثم توقفت هذه العلاقات بعد قطعها لسبب ما. لكن، وبعد انتفاء هذا السبب، تعود هذه العلاقات الى سابق عهدها، بناء على رغبة وإرادة الطرفين أو الأطراف المعنية.

لكن أن نستعمل يومياً في دولنا العربية، عبارة التطبيع مع العدو، حيث وجوده مرفوض أساساً، والذي قام على الاحتلال واغتصاب الأرض وتهجير أصحابها الأصليين، فهذا خطأ، على اعتبار أنه لم يسبق، ولم يكن هناك اي نوع من العلاقات الثنائية مع العدو، أو أيّ اعتراف به من قبل، لأنّ التطبيع هو العودة الى الوضع السابق السليم الذي كان سائداً من قبل، ويهدف الى عودة المياه الى مجاريها، بعد توتر كبير ساد العلاقات بين طرفين أو أكثر، والعمل مجدّداً على استئناف العلاقات في مختلف المجالات، وأبرزها العلاقات الدبلوماسية. ولنا في هذا المجال أكثر من نموذج يتعلق بتطبيع العلاقات بين دولتين بعد قطعها، كعودة العلاقات وتطبيعها بين الولايات المتحدة وفيتنام عام ١٩٩٥، بعد حرب طويلة دامت بين البلدين، أو بين واشنطن وبيجين مطلع السبعينات.

إذن، التطبيع يأتي بعد قطيعة أو توتر سبقه علاقات سياسية ودبلوماسية طبيعية وأحياناً أكثر من عادية وممتازة. لذلك من الممكن الحديث مستقبلاً عن تطبيع العلاقات بين السعودية وقطر على سبيل المثال، او بين واشنطن والخرطوم، بين الولايات المتحدة أو المغرب أو مصر أو السعودية مع إيران. لكن لا يمكن الحديث عن علاقات، أو استعمال مصطلح التطبيع بين لبنان والكيان الصهيوني، لأن الاعتراف به لم يحصل يوماً، كما أنّ العلاقات معه لم تكن أصلاً موجودة، خاصة أنّ الدولة اللبنانية لم تعترف بدولة الاحتلال الإسرائيلي منذ قيامها وحتى اليوم، لا من قريب أو بعيد. لذلك عندما نهاجم في أدبياتنا السياسية، والفكرية والثقافية، والدبلوماسية، والإعلامية، التطبيع مع العدو الإسرائيلي ورفض لبنان القاطع له، فهذا يعني أننا لا نقبل العودة واستئناف العلاقات الطبيعية التي كانت سائدة قبلاً مع العدو، وهذا غير صحيح. لذلك من الأفضل القول والتركيز، على رفض لبنان الاعتراف بـ "إسرائيل"، أو إقامة أيّ شكل من أشكال التواصل مع العدو، ورفض الاعتراف بالأمر الواقع للاحتلال. بدلا من أن نقول إننا ضدّ التطبيع، أو نرفض التطبيع، وكأننا بهذا المصطلح نريد أن نبدي عن رفضنا للعودة الى العلاقات الطبيعية التي كانت تربطنا بالعدو، وهي علاقات لا أساس ولا وجود لها في القاموس الوطني والعربي للبنان.

حبّذا لو نلغي من مفرداتنا وأدبياتنا السياسية مصطلح التطبيع، بمصطلح ثابت آخر، وهو رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني المحتلّ، وليس رفض التطبيع !